المُبهَم من المفردات والتراكيب في النَّحْو العربيّ

م. د. كريم عبد الحسين حمود الرُّبيعيّ

وزارة التربية/المديرية العامة للمناهج

kareemrubaye@yahoo.com

ملخص البحث

من المصطلحات التي اهتمّ بها اللغويّون والنحويّون هو مصطلح (المُبهَم) و (الإبهام)، ويبدو أنه من نتاج الفكر الدينيّ الذي شغل اهتمامهم في أول الأمر، وحين شرعوا يدرسون اللغة انعكس ذلك كله على الدرس اللغويّ، فوجدنا مصطلحات تقويم الحديث تستعمل عندهم في الميدانين اللغويّ والنحويّ؛ وآية ذلك أنهم سمّوا قسما من أقسام الحديث بـــــ(الحديث المُبهَم) وقد بيّنوا حدّهُ، فهو عندهم الذي : ((لا يُعرف عن راويه غير اسمه)) فأُبهِم وأُخفِي سواء أكان رجلا أم امرأة في المتن والإسناد.

وقد أخذوا هذا المعنى من هناك ووسموا به بعض المفردات والتراكيب التي ترد في كلام الناطقين فالحروف المُبهَمة هي: ((الَّتِي لَا اشتِقاق لَهَا، ولَا يُعرَف لَهَا أصُول، مثل: الَّذِي وَالَّذين ومَا ومَن وعَن، ومَا أشبَهَهَا)).

وَالْأَسْمَاءُ (الْمُبهَمةُ) عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ هِيَ أَسْمَاءُ الْإِشَارَاتِ. والمُبهَم من الظُّروف: ما ليس له حدود تحصره مثل: فوق، تحت، أمام، خلف. والأسماء المُبهَمة: أسماء الإشارة والموصول والضَّمائر وهي معارف غير محدَّدة المعنى بذاتها. وأما الكلام المُبهَم فهو: الكلام المغلق الذي لا يستبين معناه.

ومن كل ما ذكروه استطعنا أن نلمّ بتعريف لهذا المصطلح من خلال إشاراتهم الى تلك المفردات والتراكيب ، فالمُبهَم في الاصطلاح اللغويّ والنحويّ هو: كل ما يحتاج الى توضيح أو تفسير وبيان، أو هو مما لا يحسن السكوت عليه، أو هو ما كان شائعا وغير مخصص.

وقد وقفوا عند تلك المفردات والتراكيب وبيّنوا السبب وراء إبهامها فكان عملهم موسوما بالدقة والوضوح والدراية بأساليب الكلام وطرائقه كما عهدناهم.

الإبهام في اللغة والاصطلاح

مما تذكره المعجمات في هذه المادة أي مادة (أبهم) نجد أنها تعني : الاشتباه والاستغلاق والغموض واختلاط الأمور: جاء في معجم (العين) قوله: ((أَبْهَم الأَمْر أي: اشْتَبَهَ، لا يُعْرَف وجهُه))(١).

وقال أبو بكر بن الانباريّ(ت٣٢٨هـ): ((قد أبهمَ فلانٌ عليَّ الأمر: إذا لم يجعل له وجهاً أعرفه))(٢).

وقولهم: كلامٌ مُبهَم وأَمْرٌ مُبهَم ((معناه: أمر لا يُعرف له وجه يؤتى منه. وهو مأخوذ من قولهم: حائطٌ مُبهَم: إذا لم يكن فيه باب))(٣) وَيُقَال: ((أبهمتُ الْبَابَ : إِذا سَدَدْتَه))(٤).

وقال الزمخشريّ(ت٥٣٨هـ): ((أبهمَ البابَ : أغلقه))(٥) وذكر مجازه فقال: ((ومن المجاز: أمر مُبهَم: لا مأتيّ له. وأبهمَ فلانٌ عليّ الأمر وكلام مُبهَم: لا يعرف له وجه، واستبهمَ عليه الأمرُ: استغلق))(٦). وَ(اسْتَبْهَمَ) عَلَيْهِ الْكَلَامُ : اسْتَغْلَقَ(٧). ومنه سمّيت البهيمة: ما لا نطق له لما في صوته من الإبهام(٨).

وجاء في (معجم اللغة العربية المعاصرة) قوله : ((مُبهَم مفرد: والجمع : مُبهَمات، وهي : اسم مفعول من أبهمَ... وتعني: ما يصعب إدراكه، وما لا مأتيّ له، وغامض، ولا يتحدد المقصود منه، ولا يُعرف له وجه- وعبارات مُبهَمة – كلامٌ، ورسمٌ مُبهَم" وطريق مُبهَم: خفيّ لا يستبين))(٩).

ولأن اللغويين متأثرون بالبحث الفقهيّ والعقائديّ فقد أخذوا مثلما يبدو هذا المصطلح من المحدّثين والمشتغلين بالعلوم الدينية، ففي علم الحديث هناك الحديث المُبهَم وهو الذي : ((لا يُعرف عن راويه غير اسمه))(١٠).

أما في الاصطلاح النَحْويّ:

فقد عرّف المعجميون (المُبهَم) في (المفردات)، أو في (الكلام)، ولكنه تعريف اصطلاحيّ وليس لغويّا، فممّا ذكروه في (المفردات) المُبهَمة :

الحروف المُبهَمة هي: ((الَّتِي لَا اشتِقاق لَهَا، ولَا يُعرَف لَهَا أصُول، مثل: الَّذِي وَالَّذين ومَا ومَن وعَن، ومَا أشبَهَهَا))(١١). وَالْأَسْمَاءُ (الْمُبهَمَةُ) عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ هِيَ أَسْمَاءُ الْإِشَارَاتِ(١٢).

والمُبهَم من الظُّروف: ما ليس له حدود تحصره مثل: فوق، تحت، أمام، خلف(١٣).

والأسماء المُبهَمة: أسماء الإشارة والموصول والضَّمائر وهي معارف غير محدَّدة المعنى بذاتها(١٤). والكلام المُبهَم: الكلام المغلق الذي لا يستبين معناه(١٥).

وجاء في (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم) قول التهانوي(ت بعد ١١٥٨هـ) المُبهَم عند النحاة: ((يطلق على أشياء: أحدها لفظ فيه إبهام وضعا ويرفع إبهامه بالتمييز، وبهذا المعنى يستعمل في التمييز. وثانيها أحد قسمي الظرف المقابل للموقّت . وثالثها أحد قسمي المصدر المقابل للموقّت ويجيء في المفعول المطلق. ورابعها اسم كان متضمنا للإشارة إلى غير المتكلّم والمخاطب من غير اشتراط أن يكون سابقا في الذكر البتّة، فلا يرد المضمر الغائب لاعتبار ذلك الاشتراط فيه))(١٦) فهو هنا أورد ما نصَّ عليه النحويون مما اصطلح عليه بالإبهام أو المُبهَم أو ما يقع فيه الإبهام وهي الأمور الآتية:

١- ما كان في موضوع ما يظهره التمييز.

٢- الظرف المُبهَم.

٣- المصدر المُبهَم في باب المفعول المطلق.

٤- أحد أحوال اسم كان.

ثم يقسّم المُبهَم على نوعين :

١- ما كان تاما في التركيب كاسم الإشارة فلا يحتاج الى صلة تبينه وتفسره.

٢- وما يحتاج الى ما يفسره كاسم الموصول الذي تفسره (الصلة) أو ما يسمَّى (حشوا)(١٧).

من هنا يمكننا أن نعرّف (المُبهَم) : وهو كلُّ ما يحتاج الى توضيح أو تفسير وبيان، أو هو مما لا يحسن السكوت عليه، أو هو ما كان شائعا وغير مخصص.

فهناك مفردات تتطلب بيانا، وجمل يفسَرها لفظ واحد وإن كانت الجملة تامة من حيث اشتمالها على أركانها، فقولهم : (ملأتُ القدحَ) المؤلفة من فعل وفاعل ومفعول به اشتملت على العمدة والفضلة كما هو في عرف النحويين ولكن لا يحسن السكوت عليها والوقوف على آخرها، فتحتاج الى ما يفسّرها فنقول:

ملأتُ القدحَ لبناً، ملأتُ القدحَ ماءً، ملأتُ القدحَ شراباً...

وكقولهم : (ملأتُم قلبي) هي من المُبهَمات ويتوقف وضوحها على ذكر ما يملأ القلب:

ملأتُم قلبي قيحاً، ملأتُم قلبي غيظاً، ملأتُم قلبي سروراً أو فرحاً أو حزناً...

وقد أشار النحويّون الى كلّ تركيب ولفظ مفرد يشوبه الإبهام، وسأحاول هنا مناقشة بعض من هذه المسائل :

أولا : المُبهَم من المفردات

* كذَا وكَذَا:

يُكنى بـــ "كَذَا" عَنِ العددِ المُبهَم قَلِيلِه وكَثِيره، وهي لا تتصدر الكلام، فلا تقع في أول الكلام، فتقول: قبضت كذا وكذا درهماً، لكنَّها لا تُستعمل ابتداءً هكذا، وإنَّما تقع حكايةً لقول، تقول: زيدٌ ذهب إلى كذا كذا، ولا تقول: أنا ذهبت كذا كذا، وإنَّما تحكي قول غيرك أو فعل غيرك.

ولا تُستَعمَلُ غَالِباً إلاَّ مَعطُوفاً عليها كقول الشاعر:

عِدِ النَّفَس نُعمى بعدَ بُؤساك ذاكراً... كذا وكذا لُطفاً به نُسِي الجَهدُ(١٨)

قال سيبويه(ت١٨٠هـ): ((هذا باب ما جرى مجرى (كم) في الاستفهام؛ وذلك قولك: له كذا وكذا درهما، وهو مُبهَم في الأشياء بمنزلة كم، وهو كنايةٌ للعدد، بمنزلة فلان إذا كنـــــيتَ به في الأسماء))(١٩) فهو يشير الى أن (كذا وكذا) تشبه (كم)، وقد ذكر النحويون أنها تشبهها من جهات: فذكروا أنَّ (كذا) : ((توافق (كَمْ) في أربعة أمور... توافقها في البناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، وإفادة التكثير)). كما أنها تخالفها أيضا في أربعة وجوه : ((تخالفها في: أنَّها مركَّبة، يعني: (كَذَا) مركَّبة، كاف التَّشبيه مع ذا الإشارية، يعني: اسم إشارة (ذَا)...وأنَّها لا تلزم التصدير، بل لا تقع في أول الكلام... فتقول: قبضت كذا وكذا درهماً، لكنَّها لا تُستعمل ابتداءً هكذا، وإنَّما تقع حكايةً لقول، تقول: زيدٌ ذهب إلى كذا كذا، ولا تقول: أنا ذهبت كذا كذا، وإنَّما تحكي قول غيرك أو فعل غيرك... ولذلك السيوطيّ(ت٩١١هـ) يقول: الذَّوق يقضي بذلك، وأنَّها لا تُستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها: كذا وكذا، يعني: تأتي بها مكررة مع العطف هذا هو الغالب فيها))(٢٠).

وقال ابن السراج(ت٣١٦هـ) : ((وقد أجروا مجرى "كم" في الاستفهام فنصبوا قولهم: له كذا وكذا درهمًا، كأنهم قالوا: له عدد ذا دراهم))(٢١).

وقد تأتي كنايةً عن غير العدد كقولهم : قال فلانٌ كذا، وهو الحديث، مفردةً ومعطوفة، يعني: اللفظ الواقع في الحديث عن شيءٍ فُعِل أو قيل، ويُكْنَى بِها عن المعرفة والنكرة ومنه الحديث: ((يُقال للعبد يوم القيامة: أَتَذْكُرُ يوم كذا وكذا)) يعني: يوم حصل كذا وكذا، فحينئذٍ (كَذَا) لم يُكْنَ بها عن العدد، وإنَّما كُنِي بها عن فعلٍ أو قولٍ(٢٢).

* الاسم الموصول

ومن المفردات المُبهَمة هو الاسم الموصول بأنواعه؛ وهذا ما يفسر حاجته الى جملة تبيّنه وتوضّحه، وقد أشار ابن عقيل الى لزوم وقوع جملة الصلة بعد الموصول فقال : ((الموصولات كلها حرفية كانت أو اسمية يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها))(٢٣).

ويبدو أن الاسماء الموصولة ليست بدرجة واحدة من الإبهام ، وهذا ما يوضحه السهيليّ(ت٥٨١هـ) عندما وازن بين اسمي الموصول (الذي) و (ما) الموصولة، فقد ذكر النحويون أنهما بمعنى واحد، إلّا أن بعضهم يرى أن الامر ليس كذلك وإن وافقت (الذي) في أكثر أحكامها، فإنها مخالفة لها في المعنى وفي بعض الأحكام : ((أما المعنى فإن (ما) اسم مُبهَم في غاية الإبهام، حتى إنها تقع على كل شيء، وتقع على ما ليس بشيء، ألا ترى أنك تقول: إن الله عالم بما كان وبما لم يكن. وما لم يكن معدوم، والمعدوم ليس بشيء، فلفرط إبهامها لم يجز الإخبار عنها حتى توصل بما يوضحها، وكل ما وصلت به يجوز أن يكون صلة (الذي)، فهي توافق (الذي) في هذا الحكم، وتخالفه في أنها لا تكون نعتاً لما قبلها ولا منعوتة، لأن صلتها تغنيها عن النعت. وأيضاً فلو نعتت بنعت زائد على الصلة لارتفع إبهامها. وفي ارتفاع الإبهام منها جملة بطلان حقيقتها وإخراجها عن أصل موضوعها))(٢٤).

* جملة الصلة خبرية

وذكروا أن جملة الصلة للاسم الموصول لابدَّ أن تكون خبرية ، وبيّنوا العلة من وراء ذلك ؛ لأن الغرض منها هو إيضاح الموصول ورفع إبهامه ، وغير الخبرية (الأمر والاستفهام...) مُبهَم فلا يحصل معها الايضاح(٢٥).

* أسماء الاشارة

فسّر أبو البقاء(ت٦١٦هـ) سبب تسميتهم هذه الأسماء بالمُبهَمة؛ لأنها مأخوذة من ((أبهمتُ البابَ : إذا أغلقته. واستبهمَ عليَّ الجوابُ : أي استغلق. وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في

الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب))(٢٦).

ويسمِّي البصريون أسماء الإشارة بـــ(الأسماء المُبهَمة) أما الكوفيون فيسمونها حروف المثل(٢٧). وقد وردت بهذا الاسم أي المُبهَمة في كتاب سيبويه حين تحدث عن وصفها بما فيه الالف واللام كنظيرتها في النداء (أيّ) إذ قال : ((واعلم أن الأسماء المُبهَمة التي توصَف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزَل بمنزلة أيّ، وهي: هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها...))(٢٨) وسمّاها المبرد(ت٢٨٥هـــ) بالاسم نفسه فقال : ((وَمن الْأَسْمَاء المُبهَمة، وهي الَّتِي تقع للْإِشَارَة، ولَا تخص شَيْئًا دون شيء، وهي: هَذَا وهذاك، وَأُولَئِكَ، وَهَؤُلَاء وَنَحْوه))(٢٩) وعقد لها المبرد بابا سمّاه (هَذَا بَاب المُبهَمة وصفاتها)(٣٠) وقال ابن السراج : ((المُبهَمةُ: توصف بالأسماء التي فيها الألفُ واللامُ، والصفات التي فيها الألف واللامُ جميعًا))(٣١). وقد خصّها الفيروز آبادي بهذا الاسم حين قال : ((والأسماء المُبهَمة: أسماء الإشارات عند النحاة))(٣٢).

وقد تحدثوا عن وصفها الذي يرفع إبهامها، فذكر سيبويه أنها توصف بالأسماء وذكر أمثلة ذلك، كقولهم : (يا هذا الرجلُ – ويا هذان الرجلان) مبينا أن اسم الاشارة رفع إبهامه الاسم الذي جاء بالألف واللام حتى صارا اسما واحدا ؛ لأن الثاني فسّر اللفظ الأول وقد وازن بين هذه التراكيب والتركيب الآتي : (يا زيدُ الطويلُ) وبيّن أن بينهما فرقا من جهة أن اسم الإشارة لا يصحّ الوقوف عليه و(زيد) يوقف عليه ولا يلبس فقال : ((وليس ذا بمنزلة قولك: يا زيدُ الطويل، من قبل أنك قلت: يا زيدُ وأنت تريد أن تقف عليه، ثم خِفْتَ أن لا يُعرف فنعته بالطويل. وإذا قلت : يا هذا الرجل، فأنت لم ترد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يُعرف، فمن ثم وُصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل))(٣٣). ولا يعدّ الوصف (الطويل) تفسيرا لمُبهَم وانما لئلا يختلط بغيره ممن يعرف بـــ(زيد) ودليل ذلك أنه يمكن الوقوف عليه، والمقصود بالوقوف عليه أنه يحسن السكوت عليه لوضوحه ويكون الكلام مع الوقف تاما.

وذكر تركيبا آخر وهو قولهم : يا هذا ذا الجُمّة ، وأراد أن يفسر نصب (ذا الجُمّة) فقال : ((لأن (ذا الجُمّة) لا توصف به الأسماء المُبهَمة، إنما يكون بدلا أو عطفا على الاسم إذا أردت أن تؤكد، كقولك : يا هؤلاءِ أجمعون، وإنما أكدت حين وقفتَ على الاسم. والألف واللام والمُبهَم يصيران بمنزلة اسم واحد، يدلُّك على ذلك أن (أيّ) لا يجوز لك فيها أن تقول: يا أيُّها ذا الجُمّة. فالأسماء المُبهَمة توصَف بالألف واللام ليس إلا، ويفسَّر بها، ولا توصَف بما يوصف به غير المُبهَمة، ولا تفسَّر بما يفسر به غيرها إلا عطفا))(٣٤).

وذكر المبرد أيضا سبب عدم الوصف بـــ(ذا الجُمَّة) فذكر أن المضاف لا يوصف بالمُبهَم لأنه معرفة بالمضاف اليه، فقال : ((فَإِن قلت يَا هَذَا ذَا الجُمَّة لم يصلح أَن يكون ذَا الجُمَّة نعتا؛ لِأَن المُبهَمة لَا تنْعَت بالمضاف لِأَن الْمُضَاف إِنَّمَا هُوَ معرفَة بِمَا بعده، والمُبهَمة لَا يجوز أَن تُضَاف إِلَى شَيْء لِأَنَّهَا لَا تكون إِلَّا معارف بِالْإِشَارَةِ الَّتِي فِيهَا فَلم تكن نعوتها إِلَّا مثلهَا وَلَكِن يجوز هَذَا على وَجْهَيْن على أَن يكون ذَا الجُمّة نِدَاء ثَانِيًا فَيكون التَّقْدِير: يَا هَذَا يَا ذَا الجُمّة، وعَلى أَن يكون مَنْصُوبًا بأعني))(٣٥).

وأراد المبرد أن يبيِّن إبهام أسماء الاشارة في تراكيب أخر نحو قولهم : (جاءني هذا الرجلُ – جاءني الرجلُ) فهو يرى أن (الرجل) في التركيب الأول لا يقصد به رجلا معهودا كما هو الحال في التركيب الثاني، وانما أراد الاشارة الى رجل يراه أمامه، فقال موضحا ذلك : ((فَإِنَّمَا (هَذَا) اسْم مُبهَم يَقع على كل مَا أَوْمَأت إِلَيْهِ بقربك وَإِنَّمَا توضحه بِمَا تنعته بِهِ ونعته الْأَسْمَاء الَّتِي فِيهَا الْألف وَاللَّام وَيجوز أَن تنعته بِالصِّفَاتِ الَّتِي فِيهَا الْألف وَاللَّام إِذا أَقمت الصّفة مقَام الْمَوْصُوف فَتَقول: مَرَرْت بِهَذَا الطَّوِيل، إِذا أَشرت إِلَيْهِ فَعلم مَا تَعْنِي بالطويل))(٣٦).

ويعرض تركيبين آخرين وهما : (يَا هَذَا الرجل – يا هذا الطويل) وعنده (الرجل) بيان للمنادى (هذا) وهو أي الرجل ليس لمعهود، وأما الطويل فقد أجاز فيه وجهين: الأول: أن يكون عطف بيان ، والثاني أن يكون نعتا ، ولم يره وجها سائغا ((وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَن يُوضح (هَذَا) باسم فِيهِ ألف وَلَام لَا بنعت؛ لِأَن (هَذَا) مُبهَم فَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَن يُفَسر بِمَا يقْصد إِلَيْهِ))(٣٧).

ويبدو أن ابن السراج يرفض التركيب الثاني الذي ذكره المبرد في حال اللبس ، فيقول: ((إذا قلت: هذا الطويل، فإنما تريد: الرجل الطويل أو الرمح الطويل أو ما أشبه ذلك، لأن (هذا) مُبهَم يصلح أن تشير به إلى كل ما بحضرتك فإذا ألبس على السامع فلم يدر إلى الرجل تشير أم إلى الرمح وجب أن تقول: بهذا الرجلِ أو بهذا الرمحِ فالمُبهَم يحتاج إلى أن يميز بالأجناسِ عند الإلباس، فلهذا صار هو وصفتُه بمنزلة شيءٍ واحدٍ، وخالف سائر الموصوفات؛ لأنها لم توصف بالأجناس، وإنما يجوز أن تقول بهذا الطويلِ، إذا لم يكن بحضرتكَ طويلانِ فيقع لبسٌ))(٣٨).

ويقدم المبرد ثلاثة تراكيب أخرى يبيِّن من خلالها إبهام اسم الاشارة أيضا وهي في قوله: ((وَتقول: يَا هَذَانِ زيد وَعَمْرو وَإِن شِئْت قلت زيدا وعمرا وَإِن شِئْت قلت زيد وَعَمْرو))(٣٩).

والجمل هي : يا هذان زيدُ وعمرُو (بضم زيد وعمرو) يا هذان زيدٌ وعمرٌو (برفعهما مع التنوين) يا هذان زيدا وعمرا (بنصبهما مع التنوين) ، فقد قال في الأولى : ((أما الرّفْع بِغَيْر تَنْوِين فعلى الْبَدَل كَأَنَّك قلت: يَا زيدُ وَيَا عَمْرُو)) أما الجملة الثانية فقد قال فيها : ((وَأما الرّفْع بتنوين فعلى عطف الْبَيَان على اللَّفْظ)) وأما الجملة الثالثة فقال فيها: ((وَأما قَوْلك زيدا وعمرا فعلى عطف الْبَيَان على الْموضع))(٤٠). وأشار سيبويه الى إبهام اسم الاشارة في موضع آخر حين ذكر تركيب (مذ ذاك) فقال : ((واستغنوا عن الإضمار في مُذ بقولهم: مذ ذاك؛ لأن (ذاك) اسمٌ مُبهَم، وإنما يذكر حين يُظن أنه قد عرفت ما يعني))(٤١).

* حبَّذا زيدٌ

وفي تركيب المدح (حبذا) جاء اسم الاشارة (ذا) وفسر النحويون سبب إبهامه هنا، فذكر المبرد ذلك ((وَأما (حبّذا) فَإِنَّمَا كَانَت فِي الأَصْل حبذا الشَّيْء لِأَن (ذَا) اسْم مُبهَم يَقع على كل شَيْء فَإِنَّمَا هُوَ: حبَّ هَذَا، مثل قَوْلك: كرُمَ هَذَا ثمَّ جعلت حبَّ وَذَا اسْما وَاحِدًا فَصَارَ مُبْتَدأ وَلزِمَ طَرِيقَة وَاحِدَة على مَا وصفت لَك فِي (نعم) فَتَقول: حبذا عبد الله وحبذا أمة الله، وَلَا يجوز حبذه لِأَنَّهَما جعلا اسْما وَاحِدًا فِي معنى الْمَدْح فانتقلا عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ قبل التَّسْمِيَة كَمَا يكون ذَلِك فِي الْأَمْثَال نَحْو: إطري فَإِنَّك ناعلة وَنَحْو: الصَّيف ضيعت اللَّبن لِأَن أصل الْمثل إِنَّمَا كَانَ

لامْرَأَة فَإِنَّمَا يضْرب لكل وَاحِد على مَا جرى فِي الأَصْل فَإِذا قلته للرجل فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنْت عِنْدِي بِمَنْزِلَة الَّتِي قيل لَهَا هَذَا))(٤٢). ويوضح ابن السراج ذلك مبينا أن إبهام اسم الاشارة ساغ في هذا التركيب لأن المخصوص بالمدح هو الذي يفسره ذاكرا أن العرب ((لا يضمرون شيئًا قبل ذكره إلا على شريطة التفسير وإنما خصوا به أبوابًا بعينها. وحق المضمر أن يكون بعد المذكور))(٤٣). وهو يقصد من هذه الابواب باب المدح الذي يتجسد بتركيب : حبَّذا زيد، وأمثاله، فقال: ((ويوضح لك أن نعم وبئس فعلان أنك تقول: نعم الرجل كما تقول: قام الرجل، ونعمت المرأة كما تقول: قامت المرأة، والنحويون يدخلون "حبَّذا زيد" في هذا الباب من أجل أن تأويلها: حبَّ الشيءُ زيدٌ؛ لأن (ذا) اسم مُبهَم يقع على كل شيء ثم جعلت "حبَّ وذا اسمًا فصار مبتدأ أو لزم طريقة واحدة تقول: حبذا عبد الله، وحبذا أمة الله. ولا يجوز حبذه؛ لأنهما جعلا بمنزلة اسم واحد في معنى المدح))(٤٤).

* الظرف المُبهَم

ومن الموضوعات التي نصَّ عليها النحويون بأنها مُبهَمة هي الظرف فقد قسموا الظرف على قسمين وهما ظرفا الزمان والمكان: وكلاهما منقسم على مُبهَم ومؤقت ويسمونه أيضا المبين قبالة المُبهَم، فالمُبهَم نحو الحين والوقت والجهات الست. والمؤقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار(٤٥). ويبدو أن الظرف المُبهَم كان مُبهَما؛ لأنه دالّ على زمن غير مقدر، وهو عندهم: لا يقع جوابا لمتى وكم نحو: حين، ومدة، ووقت(٤٦). ووضَّحه ابن هشام عند حديثه عن الزَّمن الْمُبهَم الْمُضَاف لجملة فقال : ((وأعني بالمُبهَم مَا لم يدلّ على وَقت بِعَيْنِه وَذَلِكَ نَحْو: الْحِين وَالْوَقْت والساعة وَالزَّمَان))(٤٧).

ومن الظروف المُبهَمة :

* حين

نصَّ اللغويون على أن الظرف (حين) من الظروف المُبهَمة وقالوا إنه ((الدهرُ، وَقِيلَ: وَقْتٌ مِنَ الدَّهر مُبهَم يَصْلُحُ لِجَمِيعِ الأَزمان كُلِّهَا، طَالَتْ أَو قَصُرَتْ))(٤٨) وقد حاولوا أن يحددوا مقداره فذكروا أنه يَكُونُ سَنَةً وأَكثر مِنْ ذَلِكَ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ أَربعين سَنَةً أَو سَبْعَ سِنِينَ أَو

سَنَتَيْنِ أَو سِتَّةَ أَشهر أَو شَهْرَيْنِ(٤٩). وزاد الزبيديّ : ((كلٌّ غُدْوَةٍ وعَشِيَّةٍ))(٥٠) ونقل عن أحدهم أنه يطلق في لسان العرب على ((لحظَةٍ فَمَا فَوْقها إِلَى مَا لَا يَتَناهَى، وَهُوَ معْنَى قَوْلهم: الحِيْنُ، لُغَة: الوَقْتُ، يُطْلَقُ على القَليلِ والكثيرِ))(٥١) ويبدو أنّ السبب في إبهامه أنه كما قالوا صالح لكل الأزمان، وقد ورد في استعمال القرآن الكريم لأزمنة مختلفة ومن ذلك :

للأَجَلِ نَحْو: ((ومَتَّعْناهُم إِلَى حِيْنٍ))يونس/٩٨ .

والسَّنَة نَحْو: ((تُؤْتَى أُكْلُها كلَّ حِيْنٍ))إبراهيم/٢٥ .

وللسَّاعَةِ نَحْو: ((حِيْن تمسُون وحِيْن تُصبْحُون))الروم/١٧ .

وللزَّمان المُطْلَق نَحْو: ((هلْ أَتَى على الإِنْسانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ))الانسان/١

* إذ وإذا

ومن الظروف المُبهَمة الظرفان (إذ وإذا)

وقد نصّ النحويون على أنهما ظرفان (مُبهَمان) والأول للزمن الماضي والآخر لما يستقبل من الزمان، وذكروا سبب إبهام الظرف (إذ) لأنه غير مخصص فهو للزمان كله لا يختص بوقت دون وقت فاحتاج الى إيضاح(٥٢). وقال ابن مالك : ((معلوم أن (إذ) دالّ على زمن ماضٍ مُبهَم غير محدود. فأي اسم وافقه في معناه جاز أن يضاف إلى جملة ماضية المعنى، اسمية كانت، أو فعلية نحو: "الحين" و"الوقت" و"الساعة" و"الزمان"))(٥٣). وما ذكره ابن مالك من ظروف هي مشابهة له في الإبهام فاحتاجت الى (إيضاح) وبيَّن أبو البقاء أن الإيضاح يكون من إضافة الظرف الى جملة تبينه وتوضحه ذكر ذلك حين شبَّه (حيث) بـــ(إذ) فقال : ((إِن (حَيْثُ) لما كَانَت مُبهَمة فِي الْمَكَان كإبهام (إِذْ) فِي الزَّمَان، فَمن حَيْثُ جَازَ إِضَافَة (إِذْ) إِلَى الْجُمْلَة، جَازَ إِضَافَة (حَيْثُ) إِلَيْهَا، لاشْتِرَاكهمَا فِي الْإِبْهَام))(٥٤)

وذكر أبو البقاء علة بناء الظرف (إذا) مبينا أنه يلتقي مع الظرف (إذ) في (الابهام) فكما أن الظرف (إذ) غير مخصص ويكون للزمن الماضي كله كان الظرف (إذا) أيضا لزمان المستقبل كله : ((فَأَما (إِذا) : فَفِيهَا من الْإِبْهَام مَا فِي (إِذْ) ، لِأَنَّهَا للزمان الْمُسْتَقْبل كُله، وفيهَا

مَعَ ذَلِك شبه بـــ(إِنْ)) الَّتِي للجزاء من جِهَة الْمَعْنى، أَلا ترى أَن (إِذا) تحْتَاج إِلَى الْجَواب كاحتياج (إِنْ) إِلَى ذَلِك، فَوَجَبَ لما ذَكرْنَاهُ أَن يبْنى))(٥٥).

* حيث

ومن الظروف المُبهَمة (حيث) قال المبرد : ((وَ(حَيْثُ) اسْم من أَسمَاء الْمَكَان مُبهَم يفسره مَا يُضَاف إِلَيْهِ فَـــ(حَيْثُ) فِي الْمَكَان كـــ(حين) فِي الزَّمَان فَلَمَّا ضارعتها أضيفت إِلَى الْجمل وَهِي الِابْتِدَاء وَالْخَبَر أَو الْفِعْل وَالْفَاعِل فَلَمَّا وصلتها بـــ(مَا) امْتنعت من الْإِضَافَة فَصَارَت كـــ(إِذْ) إِذا وصلتها بِمَا))(٥٦). وبيّن ابن الوراق(ت٣٨١هـــ) سبب إبهام (حيث) فقال : ((الَّذِي أوجب لَهَا الْبناء أَنَّهَا مُبهَمة لَا تخْتَص بمَكَان دون مَكَان، فَوَجَبَ أَن تحْتَاج إِلَى مَا يوضحها، كَمَا أَن (الَّذِي) اسْم مُبهَم يحْتَاج إِلَى مَا يُوضحهُ، فَمن حَيْثُ وَجب أَن يبْنى (الَّذِي) وَجب أَن يَبْنِي (حَيْثُ) وَالَّذِي أوجب لـــ(الَّذِي) أَن يبْنى أَنه اسْم لَا يتم إِلَّا بِمَا يُوضحهُ، فجرى مَا بعده مجْرى بعض اسْم مَبْنِيّ، فَوَجَبَ أَن يبْنى (الَّذِي وَحَيْثُ) لما فيهمَا من الشّبَه لبَعض الْأَسْمَاء))(٥٧). وللسبب نفسه ذكر ابن الوراق سبب عدم اضافتها الى الاسم المفرد قائلا : ((فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا أضفتم (حَيْثُ) إِلَى اسْم مُفْرد، نَحْو زيد وَعَمْرو، فقلتم: زيد حَيْثُ عَمْرو، كَمَا تضيفون أَسمَاء الْأَمَاكِن إِلَى اسْم مُفْرد، نَحْو: خلف عَمْرو؟ قيل: قد بَيَّنا أَن (حَيْثُ) مُبهَمة لَا تخْتَص بِجِهَة دون جِهَة، كاختصاص غَيرهَا من أَسمَاء الْأَمَاكِن، والأسماء الدَّالَّة على الشَّخْص لَا تخص الْجِهَات، وَإِنَّمَا يعرف بِمَا يُضَاف إِلَيْهَا، فَإِذا قُلْتُمْ: زيد خلف عَمْرو، عرفت هَذِه الجهة المخصوصة بِعَمْرو، فاختصت بِهِ دون سَائِر الْأَشْخَاص، فَإِذا قلت: زيد حَيْثُ عَمْرو، تخبر عَنهُ أَنه فِي مَكَان عَمْرو، وَمَكَان عَمْرو مُبهَم، يجوز أَن يكون خَلفه وقدامه، وَفِي جَمِيع أقطاره، فَلم يخرج بِهَذِهِ الْإِضَافَة إِلَى أَن يخْتَص جِهَة دون جِهَة، فَوَجَبَ بِهَذَا الْمَعْنى أَن يُضَاف إِلَى جملَة، لِأَن الْجمل تَتَضَمَّن معنى الْفِعْل، فَتَصِير (حَيْثُ) مُخْتَصَّة بِالْفِعْلِ فتتعين، أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: رَأَيْتُك حَيْثُ قَامَ زيد، اخْتصّت (حَيْثُ) مَوضِع الْقيام، فَلَمَّا صَارَت الْجُمْلَة تفِيد فِيهَا تَخْصِيصًا أضيف إِلَيْهَا، وَلم تضف إِلَى اسْم مُفْرد، إِذْ كَانَ لَا يخْتَص. وَإِن شِئْت قلت: إِن (حَيْثُ) لما كَانَت مُبهَمة فِي الْمَكَان كإبهام (إِذْ) فِي الزَّمَان، فَمن حَيْثُ جَازَ إِضَافَة (إِذْ) إِلَى الْجُمْلَة، جَازَ إِضَافَة (حَيْثُ) إِلَيْهَا، لاشْتِرَاكهمَا فِي الْإِبْهَام))(٥٨). وقد ورد من هذا الكلام عند

المبرد في موضع آخر من كتابه إذ قال : ((ولَو أفردت (حَيْثُ) لم يَصحّ مَعْنَاهَا فأضفتها إِلَى الْفِعْل وَالْفَاعِل، وَإِلَى الِابْتِدَاء وَالْخَبَر؛ كَمَا تفعل بظروف الزَّمَان؛ لمضارعتها، ومشاركتها إِيَّاهَا بالإبهام؛ فَلذَلِك تَقول: قُمْت حَيْثُ قُمْت، وَقمت حَيْثُ زيد قَائِم؛ كَمَا تَقول: قُمْت يَوْم قَامَ زيد، وَحين زيد أَمِير))(٥٩) فهي مُبهَمة وسبب إبهامها أنها مفتقرة الى الإضافة، وإضافتها تكون الى الجمل الاسمية أو الفعلية.

* (كم) الاستفهامية والخبريّة

ذكر النحويون أن (كم) الاستفهامية والخبرية مُبهَمة ، فقد ذكرها سيبويه (ت١٨٠هـ) حين وازن بينها وبين (كذا) فقال: ((هذا باب ما جرى مجرى (كم) في الاستفهام؛ وذلك قولك: له كذا وكذا درهما، وهو مُبهَم في الأشياء بمنزلة كم...))(٦٠) وقال ابن السراج في باب الاسم الذي قام مقام الحرف ((وذلك: كَمْ، ومَنْ، وما، وكيفَ، ومتى، وأينَ، فأما "كَمْ" فبنيت لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام وهو الألف، وأصل الاستفهام بحروف المعاني؛ لأنها آلة، إذا دخلت في الكلام أعلمت أن الخبر استخبارٌ، و"كَمْ" اسم لعدد مُبهَم فقالوا: كَم مالكَ؟ فأوقعوا "كَمْ" موقع الألف لما في ذلك من الحكمة والاختصار إذ كان قد أغناهم عن أن يقولوا: أعشرونَ مالَكَ، أثلاثونَ مالكَ، أخمسونَ؟ والعدد بلا نهايةٍ، فأتوا باسم ينتظم العدد كلَّهُ))(٦١). وقال ابن جني(ت٣٩٢هـ) : ((اعْلَم أَن (كم) تكون فِي الْكَلَام على ضَرْبَيْنِ أَحدهمَا الِاسْتِفْهَام وَالْآخر الْخَبَر وَهِي اسْم للعدد مُبهَم...))(٦٢) وبيّن أبو البقاء العكبريّ سبب افتقار (كم) الى تمييز فقال: ((وإِنَّما افْتَقَرت (كم) إِلَى (مبيّن) لأَنَّها اسْم لعدد مُبهَم فيذكر بعْدهَا مَا يدلُّ على الْجِنْس المُرَاد بهَا))(٦٣).

* ألفاظ العدد

من التراكيب التي تفتقر الى البيان لأنها (مُبهَمة) تركيب العدد فهو مُبهَم يحتاج الى ما يفسره، وكل الأعداد بطبيعتها مُبهَمة سواء أكانت مفردة أو مركبة أو الأعداد المعطوفة، وقد أشار سيبويه غير مرة إلى إبهام العدد، ومن ذلك ما قاله عند حديثه عن تركيب (لي مثلُهُ) وإبهامه فقد وازن بينه وبين تركيب العدد (عشرون) إذ قال: ((ومع ذلك أنك إذا قلت لي مثلُه فقد

أبهمتَ، كما أنك إذا قلت لي عشرون فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت درهما فقد اختصصتَ نوعا، وبه يُعرَفُ من أي نوع ذلك العدد))(٦٤). وإن كان هناك فرق بين التركيبين فتركيب (له مثله) يحتاج الى تمييز نسبة أي أن تمييزه يميز جملة وليس مفردا كما هو الحال بالنسبة الى (عشرون درهما)(٦٥).

وقال أبو البقاء في الاعداد المركبة من (أحد عشر) الى (تسعة عشر) إنها من الاعداد المُبهَمة : ((وأمَّا (أحد عشر) إِلَى (تِسْعَة عشر) فإنَّه يُشبه (عشْرين) فِي أنَّه عدد مُبهَم وأنَّ إِضَافَته ممتنعة لِأَن الِاسْم الثَّانِي صَار كـــ(النُّون) فِي (عشرُون) إِذْ كَانَ تَمامًا لَهُ ولأنَّ الْمركب أَصله التَّنْوِين))(٦٦). وذهب أحد المعاصرين الى التفريق بين نوعين من العدد فقال: ((والعددُ قسمانِ صريحٌ ومُبهَم. فالعدَدُ الصريحُ ما كان معروفَ الكميّةِ كالواحد والعشرةِ والأحدَ عشرَ والعشرينَ ونحوِها. والعدَدُ المُبهَم ما كانَ كنايةً عن عَدَدٍ مجهولِ الكميّةِ وألفاظهُ "كَمْ وكأيِّنْ وكذا))(٦٧) والحال أن القسمين هما مُبهَمان فالعدد الصريح مُبهَم والنوع الآخر الذي يسمى كنايات العدد أيضا مُبهَمة وآية ذلك أنهما بهما حاجة الى تفسير وذلك يتمثل بالتمييز.

* البضع والبضعة

ومن ألفاظ العدد (البضع والبضعة) اللتان تستعملان استعمال الأعداد من (٣ – ٩) وَهِي مُشْتَقَّة من بضعتُ الشَّيْء: إِذا قطعته كَأَنَّهُ قِطْعَة من الْعدَد، وهما تخالفان المعدود تذكيرا وتأنيثا، ويكون تمييزهما جمعا مجرورا بالإضافة مع هذه الأعداد وهي مفردة ، وأما إذا كانت الأعداد مركبة فيكون تمييزها مفردا منصوبا، ولأنهما من ألفاظ العدد فهما بحكمه من حيث الابهام أيضا، قال أبو علي الفارسيّ مشيرا الى كل ذلك : ((بضعَة بِالْهَاءِ: عدد مُبهَم من ثَلَاثَة إِلَى تِسْعَة من الْمُذكر، وبضع بِغَيْر الْهَاء عدد مُبهَم من ثَلَاث إِلَى تسع من الْمُؤَنَّث، وَهِي تجري مُفْردَة. وَمَعَ الْعشْرَة مجْرى الثَّلَاثَة إِلَى التِّسْعَة فِي الْإِعْرَاب وَالْبناء تَقول: هَؤُلَاءِ بضعَة رجال، وبضع نسْوَة، قَالَ الله تَعَالَى: ((وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ))(الروم/٣-٤) . وفيما زاد على الْعشْرَة: هَؤُلَاءِ بضعَة عشر رجلا، وبضع عشرَة امْرَأَة))(٦٨).

ثانيا : تراكيب مُبهَمة

* تركيب : (لي مثلُهُ)

ومن التراكيب التي نصّ النحويون على أنها من المُبهَمات قولهم : (لي مثلُهُ) ، قال سيبويه: ((إذا قلت لي مثلُه ، فقد أبهمتَ)) وهو يعني : إذا قلت ذلك وسكت ووقفت على كلمة (مثله) ثم ذكر السبب في ذلك مشبها إياها بإبهام العدد، فالعدد لو ذكر وحده دون ذكر معدوده لكان مُبهَما وبتمييزه يعرف نوعه وبيانه، فقال : ((كما أنك إذا قلت: لي عشرون ، فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت: درهما، فقد اختصصتَ نوعا، وبه يُعرَفُ من أيّ نوع ذلك العدد. فكذلك (مثلُه) هو مُبهَم يقع على أنواع: على الشجاعة، والفروسية، والعبيد. فإذا قال: عبدا، فقد بيّن من أي أنواع المِثلُ. والعبدُ ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المثل، فاستخرج على المقدار نوعا، والنوع هو المِثل ولكنه ليس من اسمه، والدرهم ليس من العشرين، ولا من اسمه، ولكنه ينصب كما تنصب العشرون، ويُحذف من النوع كما يُحذف من نوع العشرين، والمعنى مختلف))(٦٩) وعرض لتراكيب تشبه هذا التركيب حكما وهي : ويحَه رجلا، ولله درُّه رجلا، وحسبُك به رجلا ، فقد جاء في كتابه (باب ما ينتصب انتصابَ الاسم بعد المقادير) قوله : ((وذلك قولك: ويحَه رجلا، ولله درُّه رجلا، وحسبُك به رجلا، وما أشبه ذلك. وإن شئت قلت: ويحَه من رجلٍ، وحسبُك به من رجل، ولله درُّه من رجل، فتدخل (من) ههنا كدخولها في (كم) توكيدا. وانتصب الرجل لأنه ليس من الكلام الأول، وعمل فيه الكلام الأول، فصارت الهاء بمنزلة التنوين ومع هذا أيضاً أنك إذا قلت: ويحه فقد تعجبت وأبهمتَ، من أي أمور الرجل تعجبت، وأيّ الأنواع تعجبت منه. فإذا قلت فارسا وحافظا فقد اختصصت ولم تُبهم، وبينت في أيّ نوع هو))(٧٠).

* تركيب : (يا أيُّها الرجلُ)

ومن التراكيب المُبهَمة تركيب : يا أيُّها، الذي يأتي في باب النداء وصلة للمنادى على وجه الحقيقة والذي كان هناك مانع من ندائه وهو تعريفه بـــ(ال) كما في نداء (الرجل) قولهم : يا أيُّها الرجل، فقد ذكروا أنَّ (أيّ) مع الاسم المراد نداؤه صارا بمنزلة اسم واحد؛ معللين

ذلك بإبهام (أيّ)، قال سيبويه في باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ولا يقع في موقعه غيرُ المفرد: ((وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول يا أيُّ ولا يا أيُّها وتسكت، لأنه مُبهَم يلزمه التفسيرُ، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحد، كأنك قلت يا رجل))(٧١) ويرى المبرد رأيه فقد قال : ((فَإِذا قلت: يَا أَيُّهَا الرجلُ، لم يصلح فِي الرجل إِلَّا الرّفْع لِأَنَّهُ المنادى فِي الْحَقِيقَة وَأيّ مُبهَم متوصل بِهِ إِلَيْهِ))(٧٢). وقال ابن السراج مبينا العلة نفسها: ((وتقول: يا أيُّها الرجلُ أقبلْ، فيكون (أيّ ورجل) كاسم واحد (فأيّ) مدعو والرجل نعت له، ولا يجوز أن يفارقه نعته؛ لأن "أيا" اسم مُبهَم ولا يستعمل إلا بصلة...فإذا قلت: يا أيُّها الرجلُ، لم يصلح في (الرجل) إلا الرفع؛ لأنه المنادى في الحقيقة و(أيّ) مُبهَم متوصل إليه به))(٧٣).

فـــــ(أَيٌّ) و (الرَّجلُ) كاسمٍ واحد، و (أَيٌّ) مُنَادى، و (الرَّجُل) تابع، مخصّص له، ملازِمٌ؛ لأنَّ (أَيّا) مُبهَم لا يُستعمل من دون المخصّص(٧٤).

* تركيب : وا رجلاه ويا رجلاه في الندبة

وهذا التركيب جاء في موضوع (الندبة) الذي لا يجوزه النحويون، فقد جعله سيبويه عنوانا لباب سمّاه (هذا باب ما لا يجوز أن يندب) وقد ذكر سيبويه سبب عدم جوازه ومنعه؛ لأن باب الندبة هو باب بيان ووضوح لأنه من أقسام المدح ولكنه مدح لميت بذكر مآثره، ولابد أن يكون ذلك بأعرف الأسماء وأوضحها، وما ورد في التركيب عام وليس خاصا ومُبهَم وغير واضح، قال سيبويه : ((زعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال. وقال الخليل رحمه الله: إنما قبح لأنك أبهمت. ألا ترى أنك لو قلت: واهذاه، كان قبيحا، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخصَّ ولا تُبهم؛ لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز يا رجلا ظريفا، فكنت نادبا نكرة. وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحَش عندهم أن يختلطوا وان يتفجعوا على غير معروف. فكذلك تفاحش عندهم في المُبهَم لإبهامه؛ لأنك إذا ندبت تُخبر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيمٌ من الأمر، فلا ينبغي لك أن تُبهم))(٧٥).

* تركيب : (إني – هذا – أفعلُ كذا وكذا) في الاختصاص

ورفض سيبويه هذا التركيب في موضوع (الاختصاص)؛ لأن المنصوب على الاختصاص لابد أن يكون معروفا لكي يفسر إبهام الضمير الذي يسبق المنصوب على الاختصاص، والاسم الذي يذكر بعد المضمر أي المنصوب على الاختصاص يؤتى به للتوكيد والتوضيح، وإن جاء بخلاف هذا فهو مُبهَم والإبهام لا يجوز في هذا الباب، قال سيبويه : ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تُبهم في هذا الباب فتقول: إني هذا أفعلُ كذا وكذا، ولكن تقول: إني زيدا أفعلُ. ولا يجوز أن تذكر إلا اسما معروفا؛ لأن الأسماء إنما تُذكرها توكيدا وتوضيحا هنا للمضمَر وتذكيرا وإذا أبهمتَ فقد جئت بما هو أشكلُ من المضمَر. ولو جاز هذا لجازت النكرةُ فقلتَ إنا قوما، فليس هذا من مواضع النكرة والمُبهَم، ولكن هذا موضعُ بيان كما كانت الندبةُ موضعَ بيان، فقبُح إذ ذكروا الأمر توكيدا لما يعظمون أمرَه أن يذكروا مُبهَما))(٧٦). وقد ذكرنا أن أسماء الاشارة هي مبهمات، التي سمّاها اللغويون والنحويون الاسماء المبهمة.

* من وجوه المشابهة بين المضارع والاسم

ذكر النحويون أن المضارع شابه الاسم من وجوه ، ومنها : الاختصاص بعد (الإبهام) فمثل جملة : يصلّي زيدٌ، فالمضارع (يصلّي) فيها يشبه الاسم من حيث أنه غير مختص ومُبهَم ، فالفعل هنا مُبهَم لاحتمال الحال والاستقبال فيه ، وحين يقيَّد بزمن يصبح مختصا به ومن ثم يرتفع الإبهام عن زمنه ، كقولنا : يصلّي زيدٌ الآن أو يصلّي زيدٌ غدا.

والاسم يكون مُبهَما حين تنكيره ويصير مختصا بتعريفه بطريقة من طرائق التعريف(٧٧).

نتائج البحث

لعلَّ أبرز ما توصَّل إليه البحث هي النتائج الآتية:

١- لم يقدّم النحويون تعريفا لمصطلح (المُبهَم) بشكل صريح وبحدود واضحة.

٢- جاءت عند المعجميين تعريفات للمُبهَم، ولكن يلاحظ عليها الآتي:

أ- أكثر هذه التعريفات جزئية، بمعنى أنها تتناول وصفا لجانب واحد أو لموضوع واحد.

ب- كما أن أكثرها تعريفات تدور في إطار التعريف اللغويّ وليس الاصطلاحيّ.

٣- تأثُّر اللغويين والنحويين بمصطلحات المحدّثين، فهناك قسم من أقسام الحديث يسمَّى الحديث المُبهَم، وقد التقى المصطلح في الميدانين اللغويّ والحديثيّ بروابط ومنها : الاخفاء وعدم الإفصاح عن اسم الراوي بالنسبة الى الحديث المبهم، وخفاء المعنى وغموضه بالنسبة الى المفرد أو التركيب في الدرس اللغويّ والنحويّ.

الهوامش

القرآن الكريم

١- العين. الفراهيدي: ٤/ ٦٢.

٢- الزاهر في معاني كلمات الناس. أبو بكر الانباريّ: ١/ ٣٣٤.

٣- المصدر نفسه:١/ ٣٣٤

٤- تهذيب اللغة: ٦/ ١٧٨

٥- أساس البلاغة: ١/ ٨٥

٦- المصدر نفسه: ١/ ٨٥

٧- مختار الصحاح: ٤١

٨- التوقيف على مهمات التعاريف: ٨٤

٩- معجم اللغة العربية المعاصر: ١/ ٢٥٧

١٠- الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني:٦٣، وينظر معجم اللغة العربية المعاصر: ١/ ٢٥٧.

١١- تهذيب اللغة: ٦/ ١٧٩.

١٢- مختار الصحاح: ٤١

١٣- معجم اللغة العربية المعاصرة ١/ ٢٥٧

١٤- معجم اللغة العربية المعاصرة :١/ ٢٥٧ وينظر: المعجم الوسيط: ١/ ٧٤

١٥- معجم لغة الفقهاء : ٤٠

١٦- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/ ١٤٣٣

١٧- ينظر: المصدر نفسه

١٨- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٧/ ٢٨١ومغني اللبيب: ١/ ١٨٨ وهمع الهوامع: ١/ ٢٥٦.

١٩- الكتاب. سيبويه:٢/١٧٠

٢٠- شرح ألفية ابن مالك للحازمي:١١٨/ ٢٥ وينظر: همع الهوامع: ٢/٦٠٦

٢١- الأصو ل في النحو: ١/ ٣٢٠

٢٢- شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١١٨/ ٢٦

٢٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :١/ ١٥٣

٢٤- نتائج الفكر في النحو:١٣٩

٢٥- اللباب في علل البناء والإعراب:٢/ ١١٧

٢٦- نتائج الفكر في النحو: ١٧٧

٢٧- ينظر: إسفار الفصيح ١/ ٢١٤

٢٨- الكتاب: ٢/١٨٩

٢٩- المقتضب: ٣/١٨٦

٣٠- المقتضب: ٤/ ٢٦٥

٣١- الأصول في النحو: ٢/ ٣٢

٣٢- القاموس المحيط: بهم

٣٣- الكتاب. سيبويه: ٢/ ١٨٩

٣٤- الكتاب: ٢/ ١٩٠)

٣٥- المقتضب: ٤/ ٢٦٥

٣٦- المقتضب: ٤/ ٢١٦

٣٧- المقتضب: ٤/ ٢٦٥

٣٨- الأصول في النحو: ٢/ ٣٢

٣٩- المقتضب: ٤/ ٢٦٥

٤٠- المصدر نفسه

٤١- الكتاب. سيبويه: ٢/ ٣٨٣

٤٢- المقتضب: ٢/ ١٤٥

٤٣- الأصول في النحو: ١/ ١١٤

٤٤- الأصول في النحو: ١/ ١١٤-١١٥

٤٥- ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: :٨١

٤٦- ينظر: حاشية أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام: هامش (١) ٢٠٩/٢

٤٧- شرح شذور الذهب. ابن هشام :١٠٢

٤٨- لسان العرب: ١٣/ ١٣٣ وينظر: تاج العروس: (حين)

٤٩- المصدر نفسه.

٥٠- تاج العروس: (حين)

٥١- تاج العروس: ٣٤/ ٤٧١

٥٢- ينظر: علل النحو:٢٢٧

٥٣- شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٤١

٥٤- علل النحو: ٢٢٧

٥٥- علل النحو: ٢٢٧

٥٦- المقتضب: ٢/ ٥٤

٥٧- علل النحو: ٢٢٧

٥٨- المصدر نفسه

٥٩- المقتضب: ٣/ ١٧٥

٦٠- الكتاب: ٢/١٧٠

٦١- الأصول في النحو: ١٣٥/٢

٦٢- اللمع في العربية. ابن جني: ١٤٦

٦٣- اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣١٥ وينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧١٠ والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٦١

٦٤- الكتاب. سيبويه: ٢/ ١٧٢

٦٥- الكتاب. سيبويه: ٣/ ٥٦١ و ينظر: الاصول في النحو :٤٢٧/٢

٦٦- اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٩٧

٦٧- جامع الدروس العربية: ٣/ ١١٤

٦٨- العدد في اللغة: ٤٢ وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣/ ٢٥٥

٦٩- الكتاب. سيبويه: ٢/ ١٧٢

٧٠- الكتاب لسيبويه ٢/ ١٧٤

٧١- الكتاب. سيبويه: ٢/ ١٨٨

٧٢- المقتضب: ٤/ ٢١٦

٧٣- الأصول في النحو: ١/ ٣٣٧

٧٤- ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٦٠٩

٧٥- الكتاب. سيبويه: ٢/ ٢٢٧

٧٦- الكتاب. سيبويه: ٢/ ٢٣٦

٧٧- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ١٦٩

المصادر

القرآن الكريم

١- أساس البلاغة. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشريّ جار الله(ت٥٣٨هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة الأولى١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٢- إسفار الفصيح. محمد بن علي بن محمد أبو سهل الهرويّ(ت٤٣٣هـ). تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٣- الأشباه والنظائر. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٤- الأصول في النحو. أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحويّ المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ). تحقيق: عبد الحسين الفتليّ. مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد، جمال الدين(ت٧٦١هـ). تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٦- تاج العروس. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسينيّ أبو الفيض الملقّب بمرتضى الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ). تحقيق: مجموعة من المحققين. دار الهداية.

٧- تهذيب اللغة. محمد بن أحمد بن الأزهريّ الهروي أبو منصور (ت٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة الأولى ٢٠٠١م

٨- التوقيف على مهمات التعاريف. زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحداديّ(ت١٠٣١هـ). الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت- القاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٩- جامع الدروس العربية. مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت١٣٦٤هـ). المكتبة العصرية صيدا – بيروت. الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

١٠- الجنى الداني في حروف المعاني. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ المصريّ المالكيّ(ت٧٤٩هـ). تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

١١- الزاهر في معاني كلمات الناس. محمد بن القاسم أبو بكر الأنباريّ (ت٣٢٨هـ). تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة – بيروت.الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢

١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ الهمدانيّ المصريّ (ت٧٦٩هـ). تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث – القاهرة دار مصر للطباعة سعيد جودة السحار وشركاه. الطبعة العشرون١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

١٣- شرح ألفية ابن مالك. أبو عبد الله أحمد بن عمر بن مساعد الحازميّ. مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازميhttp://alhazme.net

١٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ابن هشام. تحقيق: عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

١٥- شرح الكافية الشافية. أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائيّ الجيانيّ جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ). تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. الطبعة الأولى.

١٦- الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني. أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي. المكتبة الشاملة، مصر.ط الأولى ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م

١٧- العدد في اللغة. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ(ت٤٥٨هـ). تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان بن محمد الظاهر. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

١٨- علل النحو. أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق(ت٣٨١هـ). تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. مكتبة الرشد – الرياض / السعودية. الطبعة الأولى١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

١٩- العين. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ(ت١٧٠هـ). المحقق: د مهدي المخزومي ود إبراهيم السامرائيّ. الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٢٠- القاموس المحيط. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آباديّ(ت٨١٧هـ). تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسيّ. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. الطبعة الثامنة ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٢١- الكتاب. عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت١٨٠هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة. الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٢٢- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقيّ الحنفيّ التهانويّ(ت بعد ١١٥٨هـ). تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم. تحقيق: د. علي دحروج. الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت. الطبعة الأولى – ١٩٩٦م.

٢٣- اللباب في علل البناء والإعراب. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ(ت٦١٦هـ). تحقيق: د. عبد الإله النبهان. دار الفكر – دمشق. الطبعة الأولى١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٢٤- لسان العرب. محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاريّ الرويفعيّ الإفريقيّ (ت٧١١هـ). دار صادر – بيروت الطبعة الثالثة – ١٤١٤ هـ.

٢٥- اللمحة في شرح الملحة. محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ(ت٧٢٠هـ). تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٢٦- اللمع في العربية. أبو الفتح عثمان بن جنيّ الموصليّ(ت٣٩٢هـ). تحقيق: فائز فارس. دار الكتب الثقافية – الكويت.

٢٧- مُختار الصِحَاح. زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفيّ الرازيّ (ت٦٦٦هـ). تحقيق: يوسف الشيخ محمد.الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا. الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

٢٨- معجم اللغة العربية المعاصر. د أحمد مختار عبد الحميد عمر(ت١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل. الناشر: عالم الكتب. الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢٩- معجم لغة الفقهاء. محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي. الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٠- المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. إبراهيم مصطفى وآخرون. الناشر: دار الدعوة.

٣١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام(ت٧٦١هـ). د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر – دمشق. الطبعة السادسة ١٩٨٥.

٣٢- المفصل في صنعة الإعراب. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشريّ جار الله (ت٥٣٨هـ). تحقيق: د. علي بو ملحم. مكتبة الهلال – بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٣.
٣٣- المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ). تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب. – بيروت.
٣٤- نتائج الفكر في النحو. أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيليّ(ت٥٨١هـ). دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.
٣٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ(ت٩١١هـ). تحقيق: عبد الحميد هنداويّ. المكتبة التوفيقية – مصر.

The ambiguous words & structures in Arabic grammar

The terms (ambiguous) &(ambiguity) had gotten concern by the Arabic grammarians, these terms seem came from the religious thought that took their interest in the first time, and when they began studying the language this interest affected on the linguistic study ,therefor, we found the terms of tradition (Al-hadith) valuation in the linguistic and syntactic fields.

The evidence of that,they named one of tradition divisions the ambiguous tradition (Alhadith al-mubham), and determined it by (Did not know anything about its narrator except his name). So the narratorwas ambiguity in the book and the attribution, either man or woman.

Then they took that term from Al-hadith and named many of words and structures, therfore, the ambiguous letters are (the letters which didn't have derivation, and didn't have known roots, such as: Alethy, Aletheen, maa,men, an, etc.

And the ambiguous nouns are the demonstrative pronouns, whereas the ambguious adverb which isn't determine,such as: feuq, tehet, amam, khalif..etc.

Therefore, the ambiguous nouns are demonstrative pronouns, relative pronouns, and personal pronouns.

We determined this term from their expressed, so the ambiguous in grammar is everything need an expression, clarification, and interpretation, or it is something we cannot

Understand without interpretation or complement (la yahsun alsukut alaih), or it is the common language or not specified .

They talked about these words and structures, and show accurately the reason which made it ambiguity, as we knew them.